

ولكنه بالقطع ليس موقف المناضل السياسي ، والفرق بين الموقفين ، هو الفرق بين المراقب غير المعني ، وبين القائد المعني والمسؤول .

من هنا أريد أن أسجل أن المشكلة المطروحة أمامنا هي ليست في « أن نشترك أو لا نشترك في مؤتمر السلام » ، وإنما في « أن نشترك أو لا نشترك » في تحرك سياسي دولي يحاول صياغة حل لقضية ، هي قضيتنا نحن — كشعب فلسطين — قبل أن تكون قضية أي طرف من المساهمين في عملية الصياغة هذه .

ولا بد ، ولو من قبيل التكرار لبيديهية يفترض أن تكون واضحة تمام الوضوح ، أن أذكر بأن « المشاركة » لا تعني بالضرورة « الاشتراك » في هذا المؤتمر أو ذلك ، بل ولعلها تكون في قيمتها الثورية والوطنية عندما تقضي « بعدم الاشتراك » . هذه نقطة رأيت توضيحها لعدم الخلط بين المشاركة التي هي حق لنا يفترض أن نتمسك فيها — بأسناننا وبين « الاشتراك » الذي يمثل موقفاً نتخذه من وحي أراءتنا وبموجب حقنا .

وعلينا ، سواء قررنا الاشتراك أم عدمه ، أن نعرف كيف نحافظ على حقنا في المشاركة ، فلا نسمح لأي جهة أن نجير هذا الحق لصالحها مغتمة فرصة موقف عابر قضى بحضورنا أو غيابنا لا فرق .

والآن ما هو الموقف من الدعوة للاشتراك في « مؤتمر السلام » ؟ هل نشترك — كمقاومة فلسطينية — أم لا نشترك ؟

على الرغم مما طالعته حتى الآن من ردود على هذا السؤال ، سواء على لسان شخصيات وطنية من ذوي الرأي المؤثر ، أو مما ورد في بيانات وتصريحات بعض المنظمات والهيئات السياسية المسؤولة داخل حركة المقاومة وخارجها ، فاني اعترف بأنني حتى الآن ما زلت أشعر بافتقار شديد الى الكثير من المعلومات التي لا بد من توفرها قبل اعطاء رأي يستطيع صاحبه أن يتبناه وأن يدافع عنه . ولا يزال قسم كبير مما بين أيدينا مما نظنه معلومات يحتاج الى من يؤكد صحته على أنه حقائق أو وقائع . فمثلاً :

هل هناك بالفعل دعوة لقيادة المقاومة للاشتراك في هذا المؤتمر ؟

وإذا كانت هناك من دعوة ، فمن هو الداعي ؟ وهل يملك هذا الداعي حق تقديم مثل هذه الدعوة ، أو فرضها في حال تعرضها للرفض من قبل غيره من الأطراف ؟

وهل هناك ، أن كان هناك ثمة دعوة مقبولة ، أي شروط مسبقة يفترض في المدعو الالتزام بها مسبقاً ؟

وهل هناك أي تصور سياسي لحل المشاكل المطروحة على هذا المؤتمر ، لدى أي من الدولتين الكبيرتين متفق عليه فيما بينهما ؟

هذه بعض أسئلة لا بد من الرد عليها قبل ابداء الرأي ، وعلى ضوء هذه الردود يسهل عندئذ ، نسبياً ، القطع « بنعم » أو « لا » مبدئية حول الاشتراك أو عدمه .

ولقد كان المجلس المركزي لمنظمة التحرير الذي عقد سلسلة من الاجتماعات بين الخامس والسابع من هذا الشهر نوفمبر (تشرين الثاني) مصيباً جداً عندما أوصى اللجنة التنفيذية بضرورة توسيع وتعميق اتصالاتها مع الاصدقاء والاصدقاء بقصد الاطلاع على المزيد من المعلومات — وحتى التصورات — التي لدى هؤلاء جميعاً حول المؤتمر المذكور ، وذلك تمهيداً لاتخاذ القرار النهائي .

وربما كانت هذه التوصية إحدى الحوافز الأساسية التي أدت الى هذا التحرك السياسي النشط لمثلي المقاومة في العواصم العربية والاجنبية المعنية .